

الشباب والمقاولة في الجزائر- عرض حال تجربة أجهزة دعم المشاريع وإنشاء المؤسسات

د. محمد المهدي سوكحال *، معهد الآثار جامعة الجزائر 2

Mohamed.elhadi.sokhal@gmail.com

أ.د ياسين مشقة *، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2

Yacine.mechta@univ-alger2.dz

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الإرسال:
2025/06/02	2025/03/19	2025/03/13

ملخص

تتناول هذه الدراسة التجربة الجزائرية في دعم مشاريع الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمواجهة البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ الثمانينات. تم تسليط الضوء على عدة أجهزة ومبادرات، أبرزها: التعاونيات الشبانية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية، لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) القرض المصغر، والوكالتين الوطنيتين لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رغم الجهود المبذولة وتعدد الآليات الداعمة، فإن التجربة واجهت عدة تحديات مثل ضعف المتابعة، محدودية الانتشار الجغرافي، وقلة الابتكار والروح المقاولاتية في المشاريع. كما أن دعم الدولة اتسم أحيانا بطابع ريعي هدفه امتصاص الاحتقان الاجتماعي أكثر من كونه رؤية تنموية مستدامة. في الختام، يؤكد المقال على أهمية فئة الشباب كطاقة كامنة للتنمية، مقابل صعوبة إدماجهم المهني والاجتماعي في ظل الأنظمة التعليمية والتكوينية الحالية.

1. أجهزة دعم المشاريع وإنشاء المؤسسات:

1.1 التعاونيات الشبانية:

نظرا لانخفاض وتيرة التشغيل في فترة الثمانينات، نتيجة التقهقر التام للنظام الاجتماعي الاشتراكي وكذلك الأزمة الاقتصادية خاصة انخفاض أسعار البترول وما سبب من عجز مالي للدولة آنذاك، خاصة وأن نسب البطالة بدأت في الارتفاع من "15% سنة 1984 إلى 26% سنة 1988، حيث نجد أن 75% من البطالين شباب"¹ ومع تفاقم الأحداث إلى الدرجة الدموية والتي عرفها الشارع الجزائري فيما سمي بأحداث أكتوبر 1988، والتي أدت إلى مراجعة أصحاب القرار لسياساتهم وشروعه في إحداث إصلاحات على مختلف الأصعدة والتي عبرت عن "وعي أصحاب القرار السياسي النسبي بالمشاكل الاجتماعية التي يتخبط فيها جيل الشباب الذي أحدث القطيعة مع السلطة السياسية آنذاك،² من بين الإصلاحات التي مست الجبهة الاجتماعية خاصة ما تعلق بالتشغيل" مصادقة مجلس الوزراء في 23 ديسمبر 1987 على أول برنامج وطني لتشغيل الشباب والذي تجسد العمل به ابتداءً من سنة 1988م كإجراء استعجالي على المدى القصير"³، يتمثل هذا البرنامج في التعاونيات الشبانية التي تعتبر إطار تنظيمي يسمح للشباب العمل في جماعات ومن كلا الجنسين حيث ينشطون في أحد التخصصات الحرة وفي مختلف الميادين (تجارة، صيانة، كهرباء،

ميكانيك.. إلخ) وكانت التجربة في البداية تركز على المشاريع (التعاونيات) في القطاع الفلاحي الذي اعتبر الميدان الذي بإمكانه استيعاب أعداد كبيرة من الشباب البطال.

لقد أنيط للجماعات المحلية مهمة التكفل بالإجراءات الإدارية التي تسهل للشباب الحصول على قروض بنكية تمكنهم من البدء والانطلاق في مشاريعهم، كما أن الدولة أدرجت ضمن عناصر تحفيز الشباب إجراءات الإعفاء الكلي لمدة 3 سنوات من الضريبة على الأرباح خاصة ما تعلق بقطاعي التجارة والصناعة.

2.1 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

إجراءات 2004

تطرقنا سابقا لهذا الجهاز في الشطر المتعلق بالتعويضات التي يقدمها للبطالين المستوفين للشروط أما الآن فسنستطرق للإجراءات الجديدة التي قدمها الجهاز بداية من سنة 2004 والمتعلقة بمساعدة البطالين على إنشاء أعمال ومشاريع حرة حيث أنه وبمقتضى " المرسوم التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 03 جانفي 2004م والذي يتم المرسوم التنفيذي رقم 94/188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م والذي يترجم إمكانية المشاركة في تمويل خلق النشاطات السلعية والخدماتية من طرف البطالين أصحاب المشاريع (البالغين من 35 سنة إلى 50 سنة) على أن يكونوا مسجلين في وكالة التشغيل لأكثر من 06 أشهر"⁴.

إذن من خلال هذا الإجراء أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساعد على إدماج مرة ثانية للباحثين عن الشغل من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، هذا بالإضافة إلى أن هذا الصندوق يعد أحد مصادر التمويل حيث أنه يساهم في صندوق ضمان الأخطار الناتجة عن القرض المصغر.

3.1 تجربة المؤسسات المصغرة:

دائما في إطار التراجع المستمر للتشغيل خاصة ذي الطابع الدائم من قبل الدولة في ظل الاندماج التدريجي ضمن الاقتصاد العالمي ونظرا للتزايد المستمر لمعدلات البطالة وما انجر عنه من مظاهر لأمن والطبقية، وفقدان القيم الاجتماعية خاصة ما تعلق بالعدالة والمساواة.

حيث أن نسبة البطالة بلغت سنة 1996 حوالي 28%⁵، هذه السنة شهدت ميلاد جهاز جديد للتشغيل سمي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANESJ التي خرجت من رحمها تجربة المؤسسات الصغيرة ، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 من خلال المرسوم التنفيذي 296/96 ولها فروع جهوية، أنشئت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل أنشطتها العملية وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية:⁶

—تشجيع مختلف الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.

—تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

—تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

—إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشجيعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم.

—تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض.

—إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها.

—تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

وفيما يخص الإعانة المالية الممنوحة للمستثمرين عبر هذا الجهاز فهي نوعان: عند الإنجاز وعند الاستغلال وتتمثل في إعانات مالية، جباية. ابتداءً من سنة 2007 اتخذت الوكالة سلسلة من الإصلاحات مست الجانب التنظيمي والتسييري تهدف إلى تحسين أشكال الدعم المقدمة للشباب حاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وذلك عن طريق:⁷

—إعادة تنظيم الوكالة بتجهيزها لهيكلية تتماشى مع التسيير اللامركزي ومنح سلطة اتخاذ القرار وتسيير الجهاز للفروع المحلية يعيد لها مهامها الطبيعية.

— كما تتعلق هذه الإصلاحات بتسيير الموارد البشرية والمادية حيث تم التوقيع على الاتفاقية الجماعية للعمال بتاريخ ماي 2008 في مجال تسيير المسار المهني والتكوين وكل الجوانب المتعلقة بتسيير الموارد البشرية.

— تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف البنك الوطني الجزائري، حيث يسعى هذا الأخير بالتشاور مع الوكالة في إيجاد طرق ووسائل تهدف إلى تحقيق نجاح هذه الأجهزة مع رفع العوائق ووضع خريطة للنشاطات الواجب تمويلها.

4.1 القرض المصغر:

عملت الدولة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة للوضع الاجتماعي للجزائريين على إضافة برامج تشغيل ودعم إنشاء المشاريع، ومن بين هذه البرامج تجربة القرض المصغر، من خلال جهاز جديد سمي بـ "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والذي يسمح بمتابعة هذه التجربة التي تشمل الأشخاص ذوي 18 سنة فما فوق، بدون دخل أو لهم مدخول غير مستقر وغير منتظم وهذا يخص أيضا النساء في المنزل، الحرفيين، المؤمنين لدى الشبكة الاجتماعية والشباب بدون عمل"⁸.

وكانت انطلاقاً من هذا البرنامج في صيف 1999، حيث أن كل الراغبين في خلق مناصب عمل ذاتية، أو بحث وتطوير نشاط منتج لسلع أو خدمات فإن "القرض المصغر يسمح بالحصول على سلفة بنكية صغيرة تتراوح بين 50000 دج إلى 350000 دج يتم تسديدها على مدى 12 شهراً إلى 60 شهراً—من سنة إلى خمسة سنوات—لاقتناء عتاد صغير أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حرفة محدودة"⁹

يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على المستويات الثلاثة التالية:¹⁰

— على المستوى السياسي: تحقيق الاستقرار في المقاطعات الريفية وخاصة تشجيع الساكنة ذات الأصول الريفية التي هاجرت لدواعي أمنية أو اقتصادية على العودة إلى أراضيها.

—على المستوى الاقتصادي: تطوير النشاطات ذات الدخل، والنشاطات الحرفية.

—على المستوى الاجتماعي: تحسين شروط الحياة بالنسبة للفئات المحرومة، والمساهمة في تقليص البطالة. ومن شروط الاستفادة من هذا الإجراء:

—بلوغ سن 18 فما فوق

—امتلاك الكفاءة والتأهيل المتعلقين بالمشروع المراد إنجازه.

—التوفر على مكان سكني

—دفع مساهمة شخصية كجزء من عملية التمويل.

—الالتزام بتسديد مبلغ القرض والفوائد البنكية.

5.1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

شهدت الوكالة التي أنشئت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينات والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، هذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت بعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خولت لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، والمشاريع ومتابعة ودعم أرباب العمل لأجل إنجاح مشاريعهم الاستثمارية.¹¹

6.1 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

إنها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005،¹² وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتنتمى بالشخصية المعنوية والاستقلالية والمالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم المشار إليه سلفاً. ومهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:

- تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- الخبرة والاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- متابعة ديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 مناقشة وتقييم للتجربة الجزائرية في دعم المشاريع وإنجاز المؤسسات:

مما سبق يمكن اعتبار أن الجزائر تولي أهمية كبيرة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لحجم الإجراءات والهيئات المساهمة والداعمة في ذلك، خاصة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، التي تلعب دورين هامين الأول المتمثل في دعم ومساهمة في خلق وإنشاء المؤسسات والثاني يتعلق في خلق مناصب شغل، لكن بقيت الوكالة تتميز بـ "محدودية الانتشار الجغرافي وضآلة حجم رأس المال الأساسي والمستوى المتواضع من التقنيات والكفاءات البشرية، هيكل تنظيمي بسيط، نظام معلوماتي غير معقد واعتماد الخبرة والتقدير الشخصي"¹³، كما أنه بالرغم من أن الشباب المستثمر استفاد إلى حد ما من الكثير من مزايا هذه الهيئة إلا أن غياب عناصر الابتكارية والروح المقاولانية على مختلف المشاريع المنجزة، وضعف آليات المتابعة والمراقبة والتوزيع العادل للمشاريع على مستوى التراب الوطني¹⁴، تبقى من أهم ما يعاب عليها.

ويجدر الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل الوكالة منذ السداسي الثاني لسنة 1997 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2011 قد بلغ 298,151 مؤسسة مصغرة¹⁵، وشهد السداسي الأول من عام 2011 تقديم 303,705 ملف مشروع استثماري من قبل الشباب، حيث تم الموافقة على أكثر من 33% منها أي حوالي 108,573، من خلال هذه الأرقام وإذا ما رجعنا إلى طبيعة الوضع الاجتماعي الذي ساد هذه الفترة يتبين أن هذه المشاريع من حيث عرضها والموافقة عليها جاءت نتيجة ضغط الشارع، فالحركات الاحتجاجية الشبابية آنذاك والتي تم التعامل معها على أساس أنها مطالب اقتصادية - اجتماعية

¹⁶، وبالتالي ضخ المزيد من المليارات (رد فعل ريعي) التي من بين أكثر ما تعبر عنه هو شراء السلم الاجتماعي، خاصة في تلك الظروف الوطنية والإقليمية والدولية المتوترة.

الخلاصة:

إن فئة الشباب تشكل فعلا القاعدة الاجتماعية في الهرم الديمغرافي الجزائري، هذا ما يمنح الجزائر شأنها شأن العديد من دول العالم النامي فرص أكبر لتحقيق التنمية، باعتبار أن فئة الشباب تشكل رأسمالا حقيقيا يتميز بطاقات كامنة للإنتاج والإبداع، ومع هذا فإن المفارقة التي تلفت الانتباه هي أن تقاوم الأزمات الاجتماعية تناسب مع اتساع وارتفاع في القاعدة الهرمية للشباب بمختلف متغيراتها الجديدة، خاصة ما تعلق بقضية طول الأمد المدرسي، أو الجامعي في إطار أنظمة التعليم والتكوين في المجتمعات المعاصرة ذلك أن تطور وتعقد بنيات هذه المجتمعات تطلب نوعا من التعليم والتكوين يتناسب مع هذا التطور فكس المجتمعات التقليدية التي ونظرا لبساطة تركيبها ومتطلباتها الاجتماعية والاقتصادية كان يتم إدماج وتأهيل الشباب في الحياة الاجتماعية في سن مبكرة، أما اليوم وخاصة في المجتمعات النامية ومن بينها الجزائر، فيعد الإدماج المهني الاجتماعي من أكبر القضايا المطروحة مجتمعا وحتى على مستوى البحث في المسألة الشبابية.

المراجع:

مركز الاعلام والتوثيق الخاص بالمنتخبين المحليين: الإمكانات البلدية في توفير مناصب الشغل والتكفل بالشباب، المدية، دنا، ص08، نقلا عن: حجال سعود، مرجع سابق، ص 126
مركز الاعلام والتوثيق الخاص بالمنتخبين المحليين، مرجع سابق، ص08، نقلا عن: حجال سعود، المرجع نفسه، ص126
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996
نشرة إعلامية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، رقم 05، 2008، ص4
بن يعقوب الطاهر: "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بين الطموح والواقع (حالة ولاية سطيف)"، "مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013،
عبد الناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات دار الشهاب، الجزائر، ط1، 2012

CNES, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du premier semestre
2004, Algérie, 2004, p148
ONS, op cit, p53

CNES, Rapport sur la conjoncture économique et social, op cite, p148

Ministère du travail de la protection sociale et de la formation professionnelle :
Agence de développement sociale (le micro-crédit), Algérie, 1990, p01
ARHAB(B), La dynamique entrepreneuriale au service du développement
soutenable : cas de la promotion des microprojets en Algérie, journées de
développement du GERS, p10

[http://www .andi.dz/ar ?fc=propos](http://www.andi.dz/ar?fc=propos)

Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de
l'investissement(MIPMEPI), Décret exécutif n°05-165 du 03 mai 2005 portant
création, organisation et fonctionnement de l'ANDPME

RAHIM(H) :''Management des savoirs et stratégies d'innovation deans les PME
Algériennes'',Revue Economie et bmanagement, n°03,Tlemcen ,2004,p235